قمة مسقط الخليجية تختتم أعمالها وتصدر بيانها

إرتياح لمستوى التفاهم الذي ساد المشاورات الأخوية الثنائية بين قادة مجلس التعاون

تنسيق خليجي لمواجهة الارهاب والممارسات الهدامة و تفعيل الاتفاقية الأمنية بعد استكمال المصادقة عليها

○ سمو ولي العهد اثناء استماعه للبيان الختامي ○

○ السلطان قابوس يلقي كلمته في الجلسة الختامية ○

مسقط – موفد الجزيرة عبدالله المقحم – واس:

اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ظهر أمس أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى التي بدأت يوم الاثنين الماضي في العاصمة العمانية.

وقد بدأت وقائع الجلسة بكلمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد أكد فيها ان اجتماعات ولقاءات ومناقشات قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتهم السادسة عشرة قد عبرت عن عمق العلاقات الوثيقة بين دول المجلس.

وقال ان ما يجمع بين شعوب دول المجلس من وشائج القربى وأواصر المودة والأخوة والتاريخ المشترك ستعمل على تضافر جهود هذه الدول وتعاونها من أجل مستقبل زاهر مشرق نابض بالحركة والحياة والأمل.

وأضاف ان الروح التي سادت أعمال القمة والرغبة في تطوير تجربتنا بما يعزز ثقة المواطن الخليجي في ضرورة تعاوننا تؤكد أن مواصلة المسيرة وتوسيع آفاقها وتنويع مجالاتها واشراك المواطنين في مسؤولياتها ونتائجها سوف يؤدي دون شك الى مزيد من التلاحم والتساند بين شعوبنا.

بعد ذلك تلا معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي البيان الختامي للقمة الذي تناول عددا من القضايا التي تهم مسيرة مجلس التعاون بالاضافة الى القضايا السياسية والاقليمية والدولية.

وفيما يلي نص البيان:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة عشرة في سلطنة عمان في الفترة ما بين 12 – 14 رجب 1416هـ الموافق 4–6 ديسمبر 1995م برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وبحضور أصحاب السمو:

صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الشيخ/ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.

صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

صاحب السمو الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

عبّر أصحاب الجلالة والسمو عن عن ارتياحهم للتقارير الطبية المطمئنة عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعه الله بموفور الصحة والعافية.

وينتهز المجلس الاعلى مناسبة احتفالات سلطنة عمان بعيدها الوطني الخامس والعشرين المجيد ليتقدم بالتهنئة الخالصة الى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والشعب العماني الشقيق مشيدا بالانجازات الكبيرة التي تحققت في عهد جلالته في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية راجين من الله عز وجل ان يحفظ سلطنة عمان وقائدها لمزيد من العطاء والامن والاستقرار.

كما يتقدم المجلس الاعلى بتهانيه وتمنياته لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وشعبها بمناسبة العيد الوطني المجيد الرابع والعشرين متمنين لدولة الامارات العربية المتحدة دوام التقدم والازدهار.

ويتقدم المجلس الاعلى الى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين بأطيب التهاني والتبريكات بمناسبة العيد الوطني المجيد لدولة البحرين سائلين المولى القدير ان يديم على دولة البحرين وشعبها اليمن والخير والرفاء.

واستمع المجلس الاعلى الى تقرير مقدم من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الاعلي بشأن تحديد الرؤية الشاملة للموقف العام لمجلس التعاون على ضوء ما استجد من تطورات وما يجري من احداث وما يتطلبه العمل المشترك للمجلس من آليات وتوجهات لمواجهة التحديات وتنفيذ القرارات بما يقوي من مسيرة المجلس ويلبي آمال وطموحات شعوبه.

واشاد المجلس بما تضمنه التقرير من افكار ورؤى ايجابية لتنشيط وتفعيل التنسيق والتعاون بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية وذلك تحقيقا ودعما للامن والاستقرار والرخاء لدول المجلس وفي المنطقة.

وبحث المجلس الاعلى مستجدات مسيرة العمل المشترك من كافة جوانبها كما تداول اصحاب الجلالة والسمو في العلاقات الثنائية فيما بين دولهم واستعرضوا في مشاوراتهم الجهود الاخوية المبذولة لانهاء المسائل الثنائية العالقة بين دولهم واعربوا عن ارتياحهم لمستوى التفاهم الذي ساد هذه المشاورات وقرروا مضاعفة الجهود للمساعدة على ايجاد الحلول المناسبة.

واطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزارية وتدارس سبل تعزيز مسيرة التعاون والترابط بين الدول الاعضاء بما يعكس عمق الاواصر الاخوية والقناعة الراسخة بالمصير المشترك ووحدة الهدف مجددا تأكيد حرصه على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الاهداف التي حددها النظام الاساسي للمجلس وبما يلبي تطلعات قادة ومواطني دول المجلس في تثبيت قواعد الأمن والاستقرار واستمرار عملية النماء والرخاء مستهديا في هذا الخصوص بالكلمة السامية التي القاها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة لما اشتملت عليه من رؤية حكيمة لاهمية التعاون الشامل لحاضر ومستقبل المنطقة.

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه

بحث المجلس الاعلى مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت وعبر عن قلقه البالغ لاستمرار الحكومة العراقية في عدم استكمال تنفيذ جوانب اساسية في التزاماتها الدولية بموجب تلك القرارات ولسلوكها المثير للشكوك فيما يتعلق بازالة اسلحة الدمار الشامل بما يمثل انتهاكا لشروط وقف اطلاق النار التي حددها القرار 687 ولقرارات الشرعية الدولية الاخرى ذات الصلة ولاحظ المجلس بأسف عميق ان سياسة المماطلة التي انتهجتها الحكومة العراقية حيال تنفيذ قرارات مجلس الامن خلال الاعوام الماضية قد ادت الى تدمير البنية العراقية بشريا واقتصاديا واجتماعيا وعطلت قدرات العراق ودوره الحيوي في المنطقة وجعلت من معاناة الشعب العراقي وسيلة ضغط للوصول الى رفع الحظر عن ذلك النظام دون الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن تلك القرارات التي اعطت في جانب منها اهمية بالغة للظروف المعيشية والصحية لشعب العراق والتي رفضها النظام العراقي تحت اوهى الحجج وبالتالي حرم الشعب العراقي من الحصول على ضروراته من موارده الطبيعية.

وعليه فان المجلس الاعلى يحمل الحكومة العراقية المسئولية الكاملة للتدهور الخطير فيما آلت اليه الحالة المعيشية والصحية للمواطنين العراقيين مبدياً تعاطف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الحالية وفي هذا الصدد فان المجلس الاعلى يطالب الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الامن 706 و712 و986 والتي تمثل الآلية المناسبة والمتاحة لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

كما تدارس المجلس في هذا الاطار ما كشفته الاحداث في العراق وما تكشف للجنة الامم المتحدة الخاصة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية منذ اغسطس الماضي من معلومات مثيرة للقلق حول الابعاد الخطيرة لبرامج التسلح العراقية في المجال النووي والكيماوي والجرثومي ومجال الصواريخ واقرار الحكومة العراقية بذلك بعد اربعة اعوام من المراوغة ومحاولات طمس وتزوير الحقائق ويعبر المجلس عن بالغ اسفه لاستمرار حكومة العراق في انتاج اسلحة جرثومية ذات طبيعة وبائية من شأنها ان تلحق اضرارا فادحة بالعراق ذاته والمنطقة بأسرها بالاضافة الى انتاجها اسلحة كيماوية واشعاعية لا تقل عنها خطرا وتدميرا مؤكدا اهمية تكثيف جهود لجنة الامم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية وذلك بتطوير اجهزتها الرقابية لتأمين السيطرة على كافة تلك الاسلحة وعناصرها وسرعة التخلص منها واعرب المجلس في هذا السياق عن استعداد دول المجلس لمواصلة المساهمة في توفير الدعم المالي والسياسي لاعمال هذه اللجنة كما يدعو دول العالم الى دعم تلك الجهود ماديا وسياسيا لضمان استمرار اعمال اللجنة وانجازها للمهام الموكولة اليها وذلك من واقع مسئوليات المجتمع الدولي عن تنفيذ قرارات مجلس الامن واهتماماته بازالة كافة انواع اسلحة الدمار الشامل وصولا الى جعل منطقة الشرق الاوسط بأسرها منطقة خالية من هذه الاسلحة.

ويؤكد المجلس الاعلى على ضرورة تعاون الحكومة العراقية المطلق مع اللجنة المذكورة والوفاء الكامل بالتزاماتها وفق قرارات مجلس الامن ذات الصلة.

وحتى يتحقق ذلك فان المجلس الاعلى يطالب المجتمع الدولي بابقاء الضغوط على الحكومة العراقية حتى يثبت العراق نواياه السلمية ويستكمل تنفيذ بنود القرار 687 وقرارات الشرعية الدولية الاخرى ذات الصلة لاسيما ما يتعلق منها بالافراج عن الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ومواطني الدول الاخرى الذين طالت معاناتهم في انتهاك سافر للقرار 687 واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة وان يمتنع العراق عن اي عمل عدواني او استفزازي امتثالا للقرار 949 ويلتزم بآلية التعويضات ويعيد كافة الممتلكات.

ويؤكد المجلس الاعلى رفضه التام لاية سياسات ترمي الى المساس بسلامة العراق الاقليمية او تقسيمه معبرا عن حرصه التام على وحدة اراضي العراق وسيادته.

العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وقضية الجزر

كما تدارس المجلس الاعلى مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية ايران الاسلامية وقضية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة وعبر عن اسفه البالغ لعدم تجاوبها مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الامارات العربية المتحدة للتوصل الى حل سلمي لهذه القضية. كما عبر عن قلقه من مواصلة الحكومة الايرانية اتخاذ اجراءات ترمي الى تكريس احتلالها للجزر الثلاث بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الامارات المتحدة يتنافى مع مبادىء القانون الدولي وميثاق المؤتمر الاسلامي ومبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة اراضي دول المنطقة.

ويجدد المجلس موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الامارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى ودعمه التام وتأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث ويدعو ايران الى القبول بإحالة الخلاف الى محكمة العدل الدولية.

مسيرة السلام في الشرق الاوسط

ان دول المجلس انطلاقا من مواقفها الايجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الاوسط فانها تؤكد من جديد ان يكون السلام شاملا وعادلا ودائما كأساس للامن والاستقرار والازدهار في المنطقة وتبادل المصالح بين دولها وبما يستأصل عوامل العنف ويقضي على اسباب التطرف ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب.

وانجازا لهذه الغاية وتأكيدا لمواقف دول المجلس الثابتة في هذا الخصوص فانه لا بد من تحقيق المطالب العادلة والمشروعة لكل الاطراف وفقا لقرارات مجلس الامن 242 و338 ومبدأ الارض مقابل السلام بما في ذلك:

– الانسحاب الاسرائيلي التام من الضفة الغربية والقدس الشريف وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

– انسحاب اسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل الى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من حزيران – يونيو 1967.

– انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني واعادة كافة الاراضي المحتلة الى السيادة اللبنانية وفقا لقرار مجلس الامن رقم 425.

وتجدد دول مجلس التعاون ترحيبها باتفاق السلام بين الاردن واسرائيل كما ترحب بتوقيع اتفاق المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كخطوة اخرى على طريق احلال سلام عادل وشامل.

ان دول المجلس اذ تشيد بالجهود البناءة والفعالة التي يضطلع بها راعي مؤتمر السلام وعلى وجه الخصوص الدور الشخصي الذي يبذله الرئيس الامريكي بيل كلينتون فانها تؤكد استعدادها لمساندة كل جهد ممكن في سبيل الاسراع بتحقيق التسوية النهائية بين اطراف عملية السلام في الشرق الاوسط وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد.

كما اطلع المجلس الاعلى على تقييم لنتائج مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد مؤخرا بمدينة عمان معربا عن امله في ان تسهم هذه المؤتمرات في دعم وترسيخ عملية السلام في الشرق الاوسط.

الوضع في البوسنة والهرسك

استعرض المجلس الاعلى الاوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك وعبر عن ترحيبه لتوصل الاطراف المعنية بالصراع في 21 نوفمبر الماضي الى توقيع اتفاق دايتون لاحلال السلام في البوسنة والهرسك ويعبر المجلس عن ارتياحه لما تضمنه الاتفاق من بنود تؤكد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة اراضيها.

واذ يسجل المجلس تقديره للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي في سبيل التوصل الى هذا الاتفاق يدعو المجلس الاعلى المجتمع الدولي الى تقديم كل دعم ممكن لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في خططه الانمائية الاقتصادية والاجتماعية.

ظاهرة التطرف والعنف والارهاب

بحث المجلس الاعلى ظاهرة التطرف والعنف والارهاب ولاحظ بقلق عميق تزايد الميول المتطرفة واعمال العنف والارهاب التي اصبحت تشكل هاجسا عالميا ويدين المجلس اعمال الارهاب بكافة انواعها واشكالها الرامية الى اشاعة الفوضى والخوف والتوتر وازهاق ارواح الابرياء معبرا عن رفضه الشديد لهذه الظاهرة والتي تتعارض بشكل قاطع مع مبادىء الدين الاسلامي الحنيف وان الاسلام منها براء.

يؤكد المجلس وقوف دوله الى جانب دولة البحرين وتكاتفها معها وتأييدها الكامل للاجراءات التي تتخذها لتثبيت الامن والاستقرار فيها وذلك انطلاقا من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس وشمولية امنها.

ويدين المجلس الأعلى بشدة العمل الاجرامي الأثم الذي وقع في مدينة الرياض وأودى بحياة نفوس بريئة كما أوقع عددا من الجرحى وروع الآمنين. والمجلس اذ يستنكر هذه الاعمال الاجرامية الغادرة التي تريد النيل من الانجازات الكبيرة والتقدم والنماء الذي حققته المملكة العربية السعودية فاصبح علامة بارزة اشاد بها لعلى ثقة تامة بقوة تماسك هذا المجتمع الإسلامي الآمن وبامكانية رجال الامن فيه من التصدي لهؤلاء المجرمين الذين لن يفلتوا من يد العدالة مؤكدا على ان كافة اعمال الفوضى والتخريب ايا كان مصدرها او موقعها لن تؤثر في امن دول المجلس ولن تنال من استقرارها.

ويشدد المجلس الاعلى على ضرورة تكثيف الاتصالات بين الدول الاعضاء مؤكدا حرصه واصراره على بذل كافة الجهود بهدف مواجهة هذه الممارسات الارهابية الهدامة من خلال تعزيز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الاجهزة الامنية والاعلامية والتعليمية لحماية المجتمع الخليجي من تأثيرات تلك الظواهر الدخيلة ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها وافشال خططها التآمرية.

كما يدين المجلس الاعلى الحملات الاعلامية المغرضة ومصادر توجيهها ضد بعض من دوله بغية تشجيع الاضطراب واعمال الارهاب والتخريب فيها والنيل من امنها واستقرارها معبرا عن مساندته لكافة الاجراءات والخطوات التي تتخذ في الاطارين العربي والدولي للتصدي للارهاب واجتثاث جذوره.

بحث المجلس الاعلى موضوع انتشار اسلحة الدما والشاملة في الشرق الاوسط عامة بما فيها منطقة الهليج في ضوء المعلومات الخطيرة والمروعة التي توفرت حول برامج التسلح العراقية من جهة والمعلومات التي تواترت من جهة اخرى حول وجود برامج اخرى لحيازة وتطوير اسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج وعبر عن قلقه الشديد ازاء ما تمثله تلك البرامج من تهديد للامن والسلام في منطقة الخليج والشرق الاوسط باسرها.

والمجلس الاعلى يدعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة انواع اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية ووسائل ايصالها فانه يؤكد اهمية اعتبار عملية ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية خطوة نحو اخلاء المنطقة باسرها هذه الاسلحة المدمرة تمشيا مع روح قرار مجلس الامن رقم 687 وما تضمنه بيانه الصادر عن اجتماعه على مستوى القمة في 31 يناير 1992 ويدعو الى اتخاذ الاجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث اسلحة الدمار الشامل وانتاجها في منطقة الخليج السعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته في ضوء الدروس المستفادة من عملية نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية والية الرقابة بشكل مستمر في المستقبل والمنشأة وفق قرار مجلس الامن رقم 715.

مجالات التعاون والتنسيق

في المجال العسكري اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الرابع عشر لاصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع بدول المجلس والذي عقد بدولة البحرين في شهر نوفمبر 1995 ووافق على التوصيات الواردة فيه والتي تهدف الى مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة برفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس والمضي قدما في تطوير قوة ردع فعالة.

في المجال الامني.. تدارس المجلس الاعلى مستجدات التعاون الامني واطلع على توصيات الاجتماع الاستثنائي الثالث لوزراء الداخلية المنعقد في دولة البحرين في شهر ابريل 1995 والاجتماع الرابع عشر لوزراء الداخلية المنعقد فيدولة البحرين في شهر نومفبر 1995 وابدى ارتياحه لما توصل اليه الوزراء في الاجتماعيين المذكورين واكد المجلس في هذا السياق على اهمية تعزيز وتكثيف التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في المجال الامني لاهميته في ضمان الامن والاستقرار لمواصلة مسيرة التنمية والازدهار الاقتصادي الذي تتمتع به دول المجلس كما شدد على اهمية تفعيل الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون بعد استكمال المصادقة عليها.

كما اطلع المجلس على ما توصل اليه وزراء الداخلية حول تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية ونظرا لاهمية هذا الموضوع لتوثيق الترابط والتواصل بين شعوب دول المجلس قد بارك المجلس الاعلى ما توصلت اليه الدول الاعضاء بشكل ثنائي لتنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية معبرا عن الامل في ان يتحقق المزيد من هذه الترتيبات الثنائية متطلعا فيالوقت ذاته الى ان تتمكن كافة دول المجلس من استكم ال اجراءاتها اللازمة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها تمهيدا لتعميد هذه الخطوة البناءة على كافة دول مجلس التعاون.

في المجال الاقتصادي.. وافق المجلس الاعلى على التوصيات المتعلقة بالربط الكهربائي بين دول المجلس التي توصلت اليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي موجه بالشروع في نفيذها كما قرر توحيد الاجراءات اللازمة لتطبيق قرارات المجلس الاعلى في المجالات الاقتصادية بالدول الاعضاء وتأكيدا لمبدأ المواطنة الاقتصادية قرر المجلس السماع لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصاد في عدد من المجالات التعليمية وفق الانظمة المرعية بدول المجلس.

واخذ المجلس الاعلى علما بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ قراره في درقته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في اطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة واقر توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن تطوير العمل المصرفي بدول المجلس وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الاقليمي والدولي والتي تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس وربط شكبات الصرف الالي الوطنية فيدول المجلس ببعضها.

واقر المجلس الاعلى ما توصلت اليه لجنة التعاون المالية والاقتصادي ووزراء العمل والشئون الاجتماعية من منطلقات وسياسات وخطط واجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الايدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة منها.

وفيما يتعلق بتوحيد التعرفة الجمركية كلف المجلس الاعلى المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بعقد اجتماع مشترك خلال النصف الاول من عام 1996 للاتفاق على مشروع لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس في اطار مراجعة شاملة لما تتيحه بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من مرونة تسمح بتحقيق الاجتماع المطلوب.

وقرر المجلس الاعلى استمرار العمل بالقواعد الحالية لممارسة مواطني دول المجلس لتجارة التجزئة وكذلك الابقاء على القواعد الحالية المتعلقة بالسماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري بالدول الاعضاء.

وقيم المجلس الاعلى الاوضاع الاقتصادية بدول المجلس وابدى ارتياحه للتحسن الملحوظ في اقتصاديات دوله واشاد بالدور الملموس الذي يلعبه القطاع الخاص فيمختلف مجالات الانشطة الاقتصادية.

ولاحظ المجلس بارتياح الاتفاق الاخير الذي تم التوصل اليه في اطار منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبيك) حول تمديد العمل بالسقف الحالي للانتاج و؟؟ على جميع دول للنظمة عدم تجاوز الحصص المقررة وحث المنتجين من خارج الاوبك على التعاون مع المنتجين داخلهالما من شانه تعزيز اسعار النفط وتحسين الاوضاع في السوق النفطية واستقرارها.

واطلع المجلس على تقرير عن سير المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية ووجه المجلس الوزاري بدفعها الى الامام بما يخدم المصالح الاقتصادية الاساسية لدول المجلس.

في المجال الاعلامي اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع السابع لوزراء الاعلام الذي عقد في دولة البحرين في شهر اكتوبر 1995م ووافق على التوصيات المرفوعة حول تنشيط العمل الاعلامي المشترك بين الاجهزة الاعلامية في دول المجلس.

وفي المجال القانوني وافق المجلس الاعلى على اتفاقية تنفيذ الاحكام والاعلانات والإنابات القضائية بهدف تعزيز التعاون القضائي بين الاجهزة المختصة في الدول الاعضاء.

وقرر المجلس الاعلى تعيين الاستاذ جميل ابراهيم الحجيلان من المملكة العربية السعودية امينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلفا لمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي الذي انتهت فترة عمله.

والمجلس الاعلى اذ يتمنى لمعالي الامين العام الجديد التوفيق في مهامه على طريق مسيرة التعاون الخليجي الشامل فانه في نفس الوقت يعبر عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والخيرة التي بذلها معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي اثناء فترة توليه امانة مجلس التعاون هذه الجهود التي كان لها اكبر الاثر في تعميق أواصر التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

وعبر المجلس الاعلى عن شكره وتقديره لسعادة الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية الدكتور عبدالله ابراهيم القويز على مابذله من جهود قيمة واسهام فعال في المسيرة الاقتصادية للمجلس خلال فترة عمله بالأمانة العامة لمجلس التعاون.

ويعبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وعظيم امتنانه لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ولحكومة وشعب سلطنة عمان لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الاخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون مشيدا بالترتيبات الممتازة والدور الكبير والهام الذي قام به جلالته برئاسته للدورة الحالية للمجلس الاعلى وحسن ادارته للاجتماعات مما كان له الاثر الاكبر في التوصل الى النتائج المهمة والطيبة التي حققتها هذه الدورة.

صدر في مسقط
13 رجب 1416هـ
6 ديسمبر 1995م

بعد ذلك اعلن جلالة السلطان قابوس بن سعيد انتهاء الجلسة الختامية وأعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الاعلى لقادة دول المجلس.

تحميل بغداد مسؤولية معاناة الشعب العراقي

إدانة حادث العليا وتأكيد الثقة في تماسك المجتمع السعودي وقدرة الأجهزة الأمنية على التصدي

جميل الحجيلان الأمين العام الجديد في سطور

مسقط – موفد الجزيرة:

وافق قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمتهم التي اختتمت اعمالها بمسقط على تعيين معالي الاستاذ جميل الحجيلان مرشح (المملكة العربية السعودية) امينا عاما لمجلس التعاون الخليجي خلفاً للدكتور فاهم بن سلطان القاسمي (الامارات).

مما يذكر ان معالي الأستاذ جميل الحجيلان تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1950 وقد تولى عدداً من المناصب المهمة، حيث عين عام 1960 مديراً عاماً للاذاعة والصحافة والنشر، ثم سفيراً للمملكة في الكويت، وفي عام 1963م عين كأول وزير للاعلام في المملكة، ثم وزيراً للصحة في عام 1970، الى جانب عمله وزيراً للاعلام، ثم تفرغ في وزارة الصحة حتى عام 1974، ثم عين سفيراً للمملكة في فرنسا.

مساندة الإمارات لاستعادة سيادتها على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى